

التطورات الاقتصادية والاجتماعية

نظرة عامة

أدى الانتعاش الاقتصادي العالمي وارتفاع عائدات صادرات النفط إلى زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من حوالي 1.74 تريليون دولار في عام 2009 إلى نحو 2.0 تريليون دولار في عام 2010. وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية ككل حوالي 16.3 في المائة خلال عام 2010 بالمقارنة مع انكماش بلغ 12.6 في المائة في العام السابق. وارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الثابتة من 1.6 في المائة في عام 2009 إلى 5.5 في المائة في عام 2010. كما ارتفع متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الثابتة، بحوالي 1.9 في المائة بالمقارنة مع انكماش بلغ 0.8 في المائة في عام 2009. وزاد متوسط دخل الفرد العربي من 5035 دولار إلى 5708 دولار، خلال نفس الفترة. في المقابل، عاودت الضغوط التضخمية للارتفاع نتيجة لزيادة تكلفة استيراد المواد الغذائية ومستلزمات الإنتاج، وزيادة الطلب المحلي في عدد من الدول العربية.

وفيما يخص تطور الهيكل القطاعي للناتج لعام 2010 فقد زادت مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لتبلغ 35.5 في المائة وفي جانب الإنفاق، لا يزال الإستهلاك النهائي بشقيه العائلي والحكومي يستحوذ على حصة عالية من بنود الإنفاق بلغت حوالي 63.7 في المائة. وبالرغم من انخفاض حصة الاستثمار في بنود الإنفاق من 27.3 في المائة في العام السابق إلى حوالي 26.8 في المائة في عام 2010. إلا أن معدل نموه ارتفع ليصل إلى 14.2 في المائة نتيجة لتوسع الدول العربية في البرامج الاستثمارية. مما أدى إلى زيادة الطلب المحلي. كما سجلت صادرات السلع والخدمات معدل نمو فاق معدل نمو الواردات من السلع والخدمات، مما أدى إلى زيادة نسبة تغطية الصادرات للواردات من السلع والخدمات للدول العربية كمجموعة.

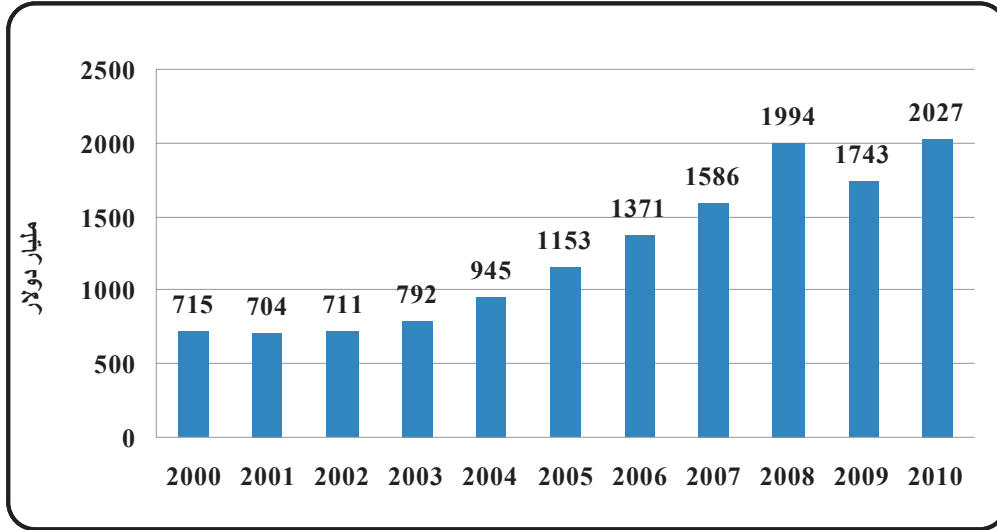
وفيما يتعلق بالتطورات الاجتماعية، حققت غالبية الدول العربية خلال الفترة 2000 – 2009 تقدماً في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، خاصة في مجالات تعميم التعليم والرعاية الصحية وتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة الفقر. ورغم هذه التطورات الإيجابية، لازالت غالبية الدول العربية تواجه تحديات رئيسية تتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني ومعدلات البطالة، التي تفوق متوسطات نفس المؤشر في مختلف الأقاليم الأخرى في العالم، والحاجة إلى إصلاح التعليم وزيادة طاقته الاستيعابية. والنهوض بالمؤشرات الصحية، والقيام بكل الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها أن ترفع من مستوى التنمية البشرية والتي لا تزال متدنية، كما يشير إلى ذلك مؤشر التنمية البشرية للدول العربية.

التطورات الاقتصادية

أداء الناتج المحلي الإجمالي

حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية مجتمعة في عام 2010 معدل نمو قدره 16.3 في المائة و ليصل إلى 2027 مليار دولار، وذلك نتيجة لانتعاش الإقتصادات العربية في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت على أدائها خلال السنة الماضية. وساهم ارتفاع وتيرة نمو الاقتصاد العالمي في ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية وزيادة عائدات صادرات الدول العربية المصدرة له، وتوسع الطلب على صادرات بعض الدول العربية، وتحسنت تدفقات الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال وتحويلات العاملين بالخارج. وكان لكل هذه العوامل أثر ايجابي على قيمة الناتج ومعدل نموه في الدول العربية خلال عام 2010، الشكل (1).

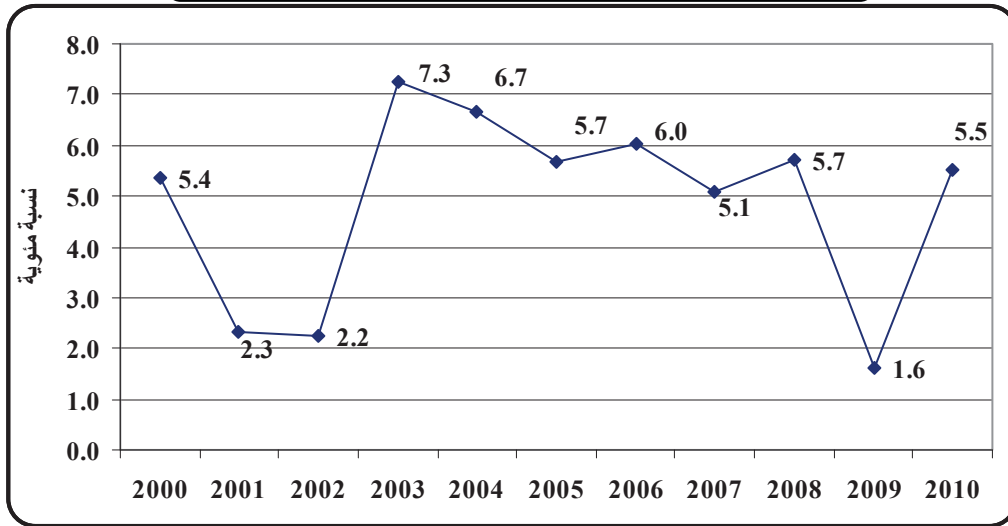
الشكل (1) : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية
2010-2000



المصدر : الملحق (2/2)

وتشير تقديرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الثابتة إلى ارتفاع معدل نموه من 1.6 في المائة في عام 2009 إلى 5.5 في المائة في عام 2010، وذلك نتيجة لتحسن أداء معظم اقتصادات الدول العربية، على خلفية ارتفاع إنتاج النفط، وزيادة الطلب على الصادرات غير النفطية، الشكل (2).

الشكل (2) : معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية
2010-2000



المصدر: الملحق (1/2) وتقديرات معدي التقرير بناء على مصادر وطنية ودولية أخرى، وعلى أساس تقديرات الناتج القطري بالعملة الوطنية والأسعار الثابتة، وتجميعها بعد توحيد سنة الأساس وتحويلها إلى تقديرات بالدولار بتطبيق سعر صرف العملات الوطنية مقابل الدولار لسنة الأساس.

وعلى مستوى الدول العربية فرادى، تُظهر تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والعملات الوطنية في عام 2010 تبايناً في الأداء بين مختلف الدول. فقد حققت خمسة عشر دولة عربية معدلات نمو بالأسعار الثابتة للناتج المحلي الإجمالي عام 2010 تفوق المعدلات المحققة خلال العام السابق، وتجاوز معدل النمو بالأسعار الثابتة متوسط معدل النمو للدول العربية في عام 2010 (5.5 في المائة) في كل من قطر واليمن ولبنان. فقد حققت قطر أعلى معدل نمو في ظل وتيرة النمو المرتفع لقطاعي النفط والغاز، وارتفاع الإنفاق الاستثماري، وتحسن النمو في اليمن في عام 2010 نتيجة لتبغات البدء المتوقع لتصدير الغاز، ونتيجة لزيادة الإنفاق الاستهلاكي، في حين سجل لبنان معدل نمو مرتفع نسبياً في عام 2010 لكن أقل من الذي تحقق في عام 2009، وذلك نتيجة للأداء الجيد لقطاعات السياحة والمصارف والبناء والتشييد. وفي العراق ارتفع معدل النمو ليصل إلى 5.5 في المائة نتيجة لارتفاع صادراتها النفطية.

وفي المقابل سجلت كل من موريتانيا، السودان، مصر، البحرين، جيبوتي، عُمان، ليبيا، الأردن، الإمارات، تونس، الجزائر، السعودية، سورية، جزر القمر، الكويت والمغرب معدلات نمو أقل من متوسط معدل نمو الدول العربية في عام 2010. ففي موريتانيا، يرجع تحسن أداء النمو إلى زيادة صادراتها، وفي السودان ورغم تراجع معدل النمو في عام 2010 عن مستواه في عام 2009، فإن هذا النمو ظل مرتفعاً بدفع من القطاع النفطي والقطاع الخدمي. وفي مصر، يعزى الأداء الجيد للنمو إلى ارتفاع حجم الطلب المحلي خاصة خلال الجزء الأول من عام 2010. أما بالنسبة لكل من الإمارات والجزائر والسعودية والكويت وعُمان وليبيا فعلى الرغم من أن معدلات نموها لم تكن مرتفعة مقارنة بالدول العربية الأخرى في عام 2010، إلا أنها تحسنت بشكل واضح بالمقارنة مع تلك المعدلات المسجلة في عام 2009،

نتيجة لتحسن أداء قطاع النفط. وحققت الأردن وتونس تحسنا في أدائهما في عام 2010 مقارنة مع عام 2009 بفضل زيادة الطلب على صادراتهما، وذلك رغم بعض الصعوبات المتمثلة في انتهاء فترة انتعاش قطاع البناء والتشييد وتباطؤ نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي في الأردن، وتراجع نمو القطاع الزراعي من جراء الجفاف في تونس. أما في سورية فتراجعت معدلات النمو بالمقارنة مع السنة الماضية، نتيجة لتأثر الإنتاج الزراعي بشكل ملحوظ بالعوامل المناخية غير الملائمة. وفي المغرب، فقد تراجعت معدلات النمو مقارنة مع السنة الماضية نتيجة لتراجع الإنتاج الزراعي الذي سبق وأن حقق زيادة كبيرة استثنائية خلال عام 2009، الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية
2010 و 2009

(نسبة مئوية)

الدول	معدل نمو الناتج المحلي بالعملة الوطنية				معدل نمو الناتج المحلي بالدولار			
	بالأسعار الجارية		بالأسعار الثابتة		بالأسعار الجارية		بالأسعار الثابتة	
	2010	2009	2010	2009	2010	2009	2010	2009
الأردن	10.9	8.5	0.9	0.1	10.9	8.5	3.1	2.3
الإمارات	10.1	14.1-	0.6	3.2-	10.1	14.1-	1.4	1.6-
البحرين	17.2	11.6-	3.6-	5.1-	17.2	11.6-	4.5	3.1
تونس	1.6	3.1-	2.8	2.1	7.9	6.3	3.8	3.1
الجزائر	17.2	19.6-	1.6	0.7	20.1	9.5-	3.3	2.4
جيبوتي	10.0	6.0	1.4	1.9	10.0	6.0	4.5	5.0
السعودية	18.9	20.9-	0.8	3.2-	18.9	20.9-	4.1	0.1
السودان	24.3	2.1-	1.2	3.5	19.6	8.9	5.1	6.1
سورية	9.2	2.6	0.8	3.6	8.6	3.0	3.2	6.0
العراق	24.7	9.6-	1.4	3.6	26.0	12.0-	5.5	4.2
عمان	34.9	22.6-	3.4-	9.2-	34.9	22.6-	4.2	1.1
قطر	30.8	11.2-	12.6	4.5-	30.8	11.2-	16.3	8.6
القمر	5.1	0.1	0.2-	0.5-	7.0	5.5	2.1	1.8
الكويت	17.3	28.2-	0.8-	6.4-	16.9	23.1-	2.0	5.2-
لبنان	12.3	16.1	6.9	7.9	12.3	16.1	7.5	8.5
ليبيا	16.0	26.3-	1.0	4.7-	16.9	25.7-	4.3	1.4-
مصر	15.9	16.0	2.9	2.4	15.8	16.4	5.1	4.7
المغرب	0.8	1.9	2.5	3.6	4.3	6.3	3.7	4.8
موريتانيا	19.7	14.3-	2.8	3.6-	25.5	7.0-	5.2	1.2-
اليمن	4.2	7.5-	5.1	0.9	12.8	6.0-	8.0	3.9

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2010، وتقديرات من المؤسسات المعدة للتقرير.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

شهدت جميع الدول العربية تحسنا في مستوى نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية في عام 2010 مقارنة مع عام 2009 باستثناء المغرب التي تراجع فيها نصيب الفرد من الناتج بمعدل طفيف بلغ حوالي 0.3 في المائة. فقد ارتفع

متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية في الدول العربية من حوالي 5035 دولار للفرد إلى حوالي 5708 دولار في عام 2010، مسجلاً بذلك معدل نمو بلغ نحو 13.4 في المائة مقارنة مع انكماش بلغ حوالي 14.4 في المائة عام 2009. وسجلت قطر أعلى معدل نمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج بلغ 26.2 في المائة في عام 2010، متبوعاً بعمان والعراق والسودان بمعدلات نمو بلغت 25.3 في المائة و19.8 في المائة و19.7 في المائة على التوالي، بفضل الزيادة الهامة في عوائد الصادرات النفطية. وحققت بقية الدول معدلات نمو تراوحت بين 16.9 في المائة في موريتانيا و0.6 في المائة في تونس.

وفي عدد من الدول العربية تحول الانكماش في متوسط نصيب الفرد من الناتج خلال عام 2009 إلى نمو موجب في عام 2010، وكان ذلك ملحوظاً بصورة خاصة في الدول المصدرة للنفط في ضوء الانتعاش الكبير في أسواق النفط الدولية في عام 2010، الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

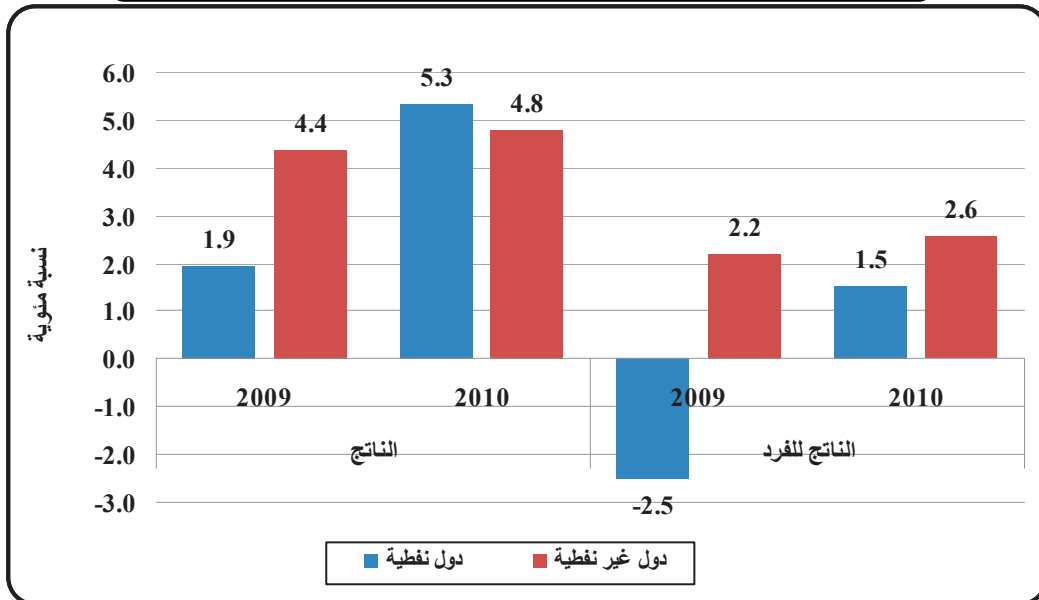
(دولار)								
الدولة	1995	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
قطر	16642	28925	47506	58003	66298	76459	59983	75687
الإمارات	27268	34837	43989	44315	41510	38995	32968	36017
الكويت	13876	17007	27012	31921	33699	42867	30397	34685
عمان	6477	8097	12318	14282	15276	21059	14765	18504
البحرين	10032	12582	15140	16512	17779	19721	16120	17464
السعودية	7855	9247	13517	14765	15424	18471	14129	16245
لبنان	3178	4585	5617	5729	6354	7582	8747	9761
ليبيا	6340	6130	7186	8113	9642	11860	8469	9515
متوسط الدول العربية	2038	2569	3712	4301	4845	5883	5035	5708
الجزائر	1500	1801	3132	3501	3965	4958	3920	4518
الأردن	1560	1742	2300	2689	2990	3759	3989	4330
تونس	2015	2244	3216	3398	3811	4349	4174	4198
العراق	396	871	1296	1891	2501	3376	3031	3632
المغرب	1415	1298	1973	2152	2438	2849	2871	2863
سورية	1171	1160	1571	1781	2108	2677	2680	2857
مصر	1043	1560	1265	1487	1770	2160	2450	2776
السودان	258	430	994	1253	1419	1522	1452	1739
اليمن	358	622	953	1108	1209	1391	1250	1265
جيبوتي	858	813	895	942	986	1095	1126	1202
موريتانيا	618	405	623	884	901	1104	924	1080
القمر	477	366	627	639	720	802	785	805

* تم ترتيب الدول تنازلياً على أساس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2010.
المصدر: الملحقان (2/2) و(8/2).

ولم يطرأ أي تغيير يذكر على ترتيب الدول العربية من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الجارية، حيث حافظت قطر والإمارات والكويت على المراتب الثلاثة الأولى، وحافظت كل من القمر وموريتانيا وجيبوتي واليمن على المراتب الأربع الأخيرة بين الدول العربية. وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج في قطر، حوالي 94 مرة متوسط نصيب الفرد من الناتج في القمر، في عام 2010.

وبالنسبة لمتوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية، فقد ارتفع في عام 2010 بحوالي 1.9 في المائة بالمقارنة مع انكماش بلغ 0.8 في المائة في عام 2009. ويعزى هذا التحسن إلى تحول الانكماش في نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة في الدول النفطية من 2.5 في المائة في عام 2009 إلى نمو بمعدل بلغ 1.5 في المائة في عام 2010 (أي بحوالي 4 نقاط مئوية)، بينما ارتفع معدل النمو لهذا المؤشر في الدول غير النفطية من 2.2 في المائة في عام 2009 إلى 2.6 في المائة في عام 2010 (أي بحوالي 0.4 نقطة مئوية). ويعكس التحسن في معدل نمو الناتج الحقيقي للفرد في عام 2010 بصورة رئيسية الزيادة في معدل نمو الناتج الإجمالي الحقيقي للدول النفطية من 1.9 في المائة عام 2009 إلى 5.3 في المائة في عام 2010. بينما شهد معدل نمو الناتج الحقيقي في الدول غير النفطية زيادة متواضعة من 4.4 في المائة إلى 4.8 في المائة خلال الفترة نفسها، الشكل (3).

الشكل (3) : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج للفرد بالأسعار الثابتة في الدول العربية عامي 2009 و 2010



المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2010، وتقديرات من المؤسسات المعدة للتقرير.

الأسعار

بلغ متوسط معدل التضخم المقدر من خلال معدل التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك 4.5 في المائة في عام 2010 بالمقارنة مع معدل بلغ حوالي 3.0 في المائة في عام 2009. وساهم بشكل كبير في زيادة الضغوط

التضخمية ارتفاع أسعار الواردات من المواد الغذائية الأساسية، حيث ارتفع المؤشر الدولي لأسعار السلع الغذائية بحوالي 17.2 في المائة⁽¹⁾، وكذلك أسعار المدخلات الوسيطة، الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)
معدل التغير السنوي في الرقم القياسي للمستهلك
2000 و2003-2010

(نسب مئوية)									
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2000	الدول العربية
5.1	0.7-	13.9	4.7	6.3	3.5	3.4	1.6	0.7	الأردن
0.9	1.6	12.3	11.1	9.3	6.2	5.0	3.1	3.1	الإمارات
1.9	2.8	3.5	3.3	2.0	2.6	2.3	1.7	0.7-	البحرين
4.5	3.7	5.0	3.1	4.1	2.0	3.6	2.7	3.0	تونس
3.9	5.7	4.9	3.7	2.3	1.4	3.6	2.6	0.3	الجزائر
3.5	1.7	8.1	5.0	3.5	3.1	3.1	2.1	2.9-	جيبوتي
5.3	5.1	9.9	4.1	2.2	0.7	0.3	0.6	1.1-	السعودية
13.0	10.0	15.7	8.0	7.4	8.3	8.7	7.4	8.0	السودان
4.4	2.8	15.2	4.5	10.0	7.8	4.7	4.8	0.6-	سورية
2.4	2.8-	2.8	30.7	53.2	37.0	27.0	33.6	5.0	العراق
3.2	3.4	4.6-	24.8	3.4	1.9	0.8	0.2	1.2-	عمان
	2.8	9.9	1.9	3.8	3.5	3.0	4.4	2.8	فلسطين
2.4-	4.9-	15.1	13.8	11.8	8.8	6.8	2.3	1.7	قطر
2.7	4.8	4.8	4.5	3.4	3.0	4.5	3.7	5.9	البحرين
4.0	4.0	10.6	5.5	3.1	4.1	1.3	1.0	1.8	الكويت
4.5	2.8	10.8	4.1	5.6	0.0	3.0	1.3	0.0	لبنان
2.4	2.4	10.4	6.7	3.3	2.0	2.3-	2.0-	2.9-	ليبيا
11.1	11.8	18.3	9.5	7.7	4.8	16.5	4.2	2.7	مصر
0.9	1.0	3.7	2.0	3.3	1.0	1.5	1.2	1.9	المغرب
6.3	2.2	7.3	7.3	6.2	12.1	10.4	5.3	6.8	موريتانيا
12.1	3.7	19.0	7.9	18.4	11.4	12.5	10.8	4.6	اليمن
4.5	3.0	9.4	7.9	8.1	6.0	5.7	4.4	1.9	المتوسط العربي

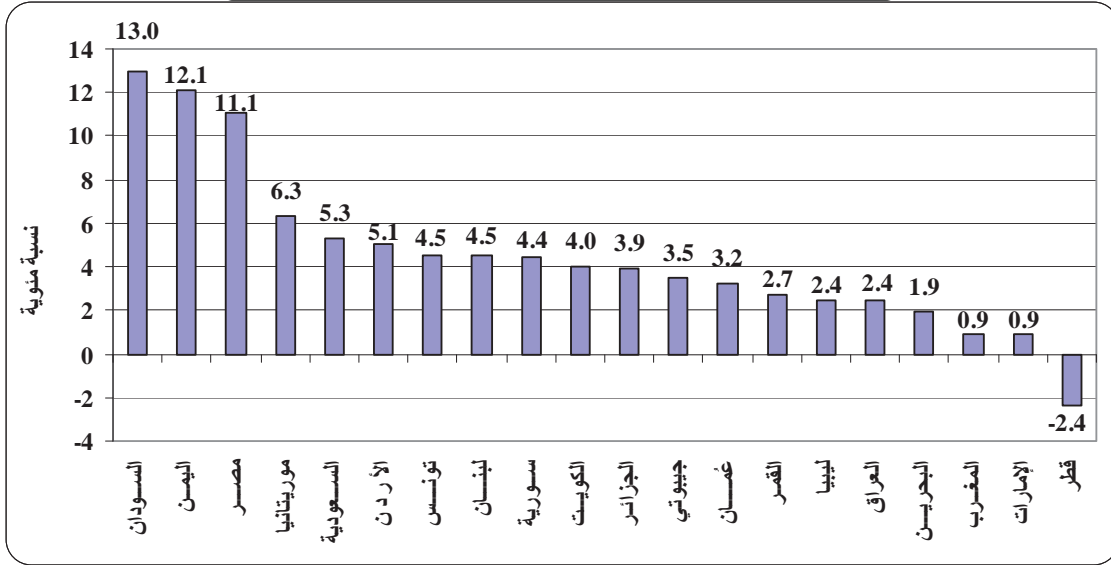
المصدر : النسب محسوبة من بيانات الدول الواردة في استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، ومصادر وطنية ودولية أخرى.

وساهمت كذلك زيادة حجم النشاط الاقتصادي والطلب المحلي في الدول العربية خلال عام 2010، بعد ظهور بوادر انفراج التأثيرات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية، في ارتفاع الضغوط التضخمية في معظم هذه الدول نتيجة للزيادة في الإنفاق الحكومي، وكذلك ارتفاع معدلات نمو المجاميع النقدية والائتمان الموزع، بعد التباطؤ الذي شهدته خلال عام 2009. هذا إضافة إلى أن ارتفاع تكلفة استيراد النفط زاد من الضغوط التضخمية، خاصة في الدول المستوردة الصافية للنفط.

وتباين أداء الدول العربية في عام 2010 حيث تراوح معدل التضخم بين 13 في المائة في السودان، إلى انكماش بلغ حوالي 2.4 في المائة في قطر. وبقيت كل من السودان، واليمن ومصر، ضمن الدول العربية عالية التضخم، بالمقارنة مع بقية الدول بتسجيلها معدلات تجاوزت 11 في المائة. وتجاوزت معدلات التضخم نسبة 5 في المائة في كل من الأردن، والسعودية، وموريتانيا، بينما كانت أقل من ذلك في بقية الدول، الشكل (4).

(1) مؤشر منظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة.

الشكل (4) : معدل التضخم في الدول العربية عام 2010



المصدر : الجدول رقم (3).

وتراجعت معدلات التضخم في عام 2010 عن مستوياتها في عام 2009 في كل من الإمارات والبحرين والجزائر وعمان ومصر وجزر القمر، بينما زادت هذه المعدلات في بقية الدول. وساهمت برامج دعم السلع الاستهلاكية في عدد من هذه الدول في إبقاء التضخم عند مستويات معقولة، كما يعزى تراجع معدلات التضخم في الإمارات والبحرين إلى ظهور حركة تصحيحية لأسعار السكن والإيجار.

الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي

شهد عام 2010 زيادة في الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الإستخراجية بالمقارنة مع بقية القطاعات حيث بلغت حصته في الناتج الإجمالي 35.5 في المائة مقارنة مع 31.3 في المائة عام 2009، وذلك نتيجة لنمو القيمة المضافة بالأسعار الجارية لهذا القطاع بنسبة 31.8 في المائة مقارنة مع انكماش بلغ 36.7 في المائة في عام 2009. وقد أدى ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الإستخراجية إلى تراجع حصص بقية القطاعات، رغم تسجيلها ارتفاعا في معدلات نموها بالأسعار الجارية بالمقارنة مع عام 2009. ويأتي قطاع الخدمات الحكومية في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، ثم قطاع التجارة والمطاعم والفنادق في المرتبة الثالثة، ثم قطاع الصناعات التحويلية، الملحق (3/2) والجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)
الهيكل القطاعي للنتاج المحلي الإجمالي للدول العربية
2000 و2005 و2009 و2010

(نسب مئوية)

معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية*			هيكل الناتج المحلي الإجمالي				
2010-2009	2009-2008	2005-2000	2010	2009	2005	2000	
22.1	23.9 -	11.9	57.5	54.7	60.4	55.5	قطاعات الإنتاج السلعي منها:
10.0	11.8	4.8	6.1	6.5	6.1	7.8	الزراعة
31.8	36.7 -	15.3	35.5	31.3	38.1	30.2	الصناعات الاستخراجية
11.5	1.3	7.7	9.3	9.7	9.6	10.7	الصناعات التحويلية
5.3	2.8	9.2	6.6	7.3	6.6	6.8	باقي قطاعات الإنتاج
9.5	4.9	8.2	42.6	45.2	38.8	42.0	إجمالي قطاعات الخدمات منها:
10.3	9.5	7.9	11.4	12.1	10.4	11.5	الخدمات الحكومية
0.9	114.1	7.2 -	1.0	1.2	1.1	2.6	صافي الضرائب غير المباشرة
16.3	12.6 -	10.0	100.0	100.0	100.0	100.0	الناتج المحلي الإجمالي

* معدل النمو السنوي للقيمة المضافة.

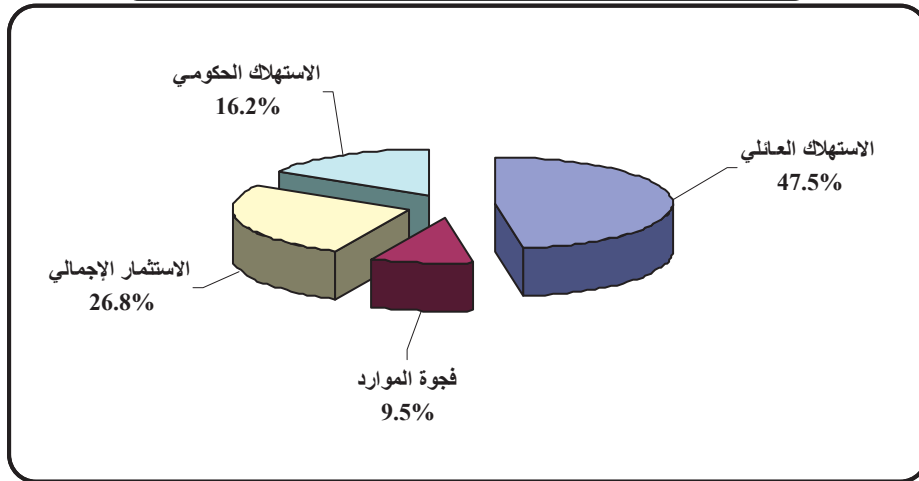
المصدر : الملحقان (3/2) و(4/2)، وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد .

وقد تباينت الأهمية النسبية للقطاعات في تكوين الناتج بين الدول العربية، إذ احتل قطاع الصناعات الإستخراجية في عام 2010 المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية في الناتج في تسع دول عربية بحصة تراوحت بين 72.2 في المائة في ليبيا و31.6 في المائة في الإمارات، وحاز قطاع الزراعة على المرتبة الأولى في السودان بحصة بلغت 31.4 في المائة، وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق في لبنان بحصة بلغت 26.8 في المائة، والخدمات الحكومية في الأردن بحصة بلغت 19.9 في المائة، والصناعة التحويلية في مصر وتونس بحصة بلغت 16.1 في المائة و14.9 في المائة على التوالي.

الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق

بلغت حصة الاستهلاك النهائي بشقيه العائلي والحكومي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 63.7 في المائة في عام 2010، وبلغت حصة الاستثمار 26.8 في المائة، بينما كانت حصة فجوة الموارد حوالي 9.5 في المائة، الشكل رقم (5).

الشكل (5) : توزيع الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق 2010



المصدر: الملحق (5/2).

وقد ارتفع الإنفاق الاستهلاكي بمعدل نمو بلغ 9.3 في المائة في عام 2010، مقابل 3 في المائة في عام 2009، على الرغم من انخفاض نسبته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 63.7 في المائة مقارنة مع 67.8 في المائة في عام 2009. وانخفضت أيضاً نسبة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 26.8 في المائة في عام 2010 مقارنة مع 27.3 في المائة في عام 2009، إلا أن الاستثمار سجل نمواً بلغ معدله 14.2 في المائة بعد أن سجل انكماشاً بلغ معدله 6.1 في المائة في عام 2009. وكمحصلة لانخفاض حصة كل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار ارتفعت نسبة فجوة الموارد لتبلغ 9.5 في المائة مقابل 4.9 في المائة في عام 2009، وذلك في ضوء الأداء الجيد لقطاع الصادرات، وبالتالي ارتفعت نسبة تغطية صادرات السلع والخدمات للواردات في الدول العربية كمجموعة لتصل إلى حوالي 123.7 في المائة في عام 2010 مقابل 111.3 في المائة في عام 2009. الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5)

هيكل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حسب بنود الإنفاق 2000 و2005 و2009 و2010

(نسب مئوية)

معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية			الأهمية النسبية لبنود الإنفاق				
2010-2009	2009-2008	2005-2000	2010	2009	2005	2000	
9.3	3.0	7.4	63.7	67.8	60.3	68.1	الاستهلاك النهائي
9.4	1.4	7.7	47.5	50.5	44.3	49.4	الاستهلاك العائلي
8.9	7.9	6.6	16.3	17.4	16.0	18.8	الاستهلاك الحكومي
14.1	6.1-	12.8	26.8	27.3	21.5	19.0	الاستثمار الإجمالي
*	*	*	9.5	4.9	18.2	12.8	فجوة الموارد
20.4	29.1-	14.7	49.4	47.7	54.8	44.6	صادرات السلع والخدمات
8.3	10.5-	13.2	39.9	42.9	36.6	31.7	واردات السلع والخدمات
16.3	12.6-	10.0	100.0	100.0	100.0	100.0	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الملحقان (5/2) و(6/2)، وقاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

الاستهلاك النهائي: أدى تراجع نسبة الاستهلاك العائلي والاستهلاك الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 إلى تراجع نسبة الاستهلاك النهائي، بالرغم من ارتفاع كل من معدل نمو الاستهلاك العائلي ليصل إلى 9.4 في المائة مقابل 1.4 في المائة في عام 2009، ومعدل نمو الإنفاق الحكومي إلى 8.9 في المائة مقابل 7.9 في المائة في عام 2009.

واستمر التباين الواضح في متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك بشقيه العائلي والحكومي في الدول العربية في عام 2010، حيث تراوح متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الإجمالي في اليوم بين حوالي 3 و 85 دولار، في حين بلغ متوسط الاستهلاك الإجمالي للفرد في الدول العربية كمجموعة حوالي 10 دولار باليوم. وسجلت قطر أعلى متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك النهائي والحكومي اليومي بحوالي 85 دولار و 45 دولار على التوالي. وسجلت الإمارات أعلى متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العائلي بحوالي 59 دولار باليوم. وسجلت القمر أدنى متوسط نصيب الفرد للاستهلاك الإجمالي بحوالي 2.6 دولار، الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6)

متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك في عام 2010*

(دولار في اليوم)			
الاستهلاك الحكومي للفرد	الاستهلاك العائلي للفرد	الاستهلاك الإجمالي للفرد	
44.90	39.94	84.83	قطر
8.14	58.66	66.80	الإمارات
15.86	28.92	44.78	الكويت
8.90	17.21	26.11	عمان
9.97	15.65	25.62	لبنان
3.85	21.77	25.61	السعودية
6.66	15.11	21.77	البحرين
1.97	8.79	10.76	الأردن
3.00	7.66	10.65	ليبيا
2.54	7.43	9.97	مجموع الدول العربية
1.87	7.19	9.06	تونس
0.85	5.67	6.52	مصر
2.23	4.27	6.49	العراق
2.24	4.03	6.28	المغرب
1.42	4.54	5.96	الجزائر
0.94	4.69	5.63	سورية
0.42	3.58	4.00	السودان
1.05	2.85	3.90	جيبوتي
0.45	2.64	3.09	اليمن
0.59	2.10	2.69	موريتانيا
0.34	2.26	2.61	القمر

المصدر : الملحقان (5/2) و (7/2).

* تم ترتيب الدول تنازلياً على أساس نصيب الفرد في الاستهلاك الإجمالي

الإنفاق الاستثماري: ارتفع الإنفاق الاستثماري بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة بنسبة 14.2 في المائة عام 2010، مقارنة بانكماش بلغ 6.1 في المائة في عام 2009. وسجلت كل من عمان، العراق، الأردن، قطر، السودان، أعلى معدلات نمو في الإنفاق الاستثماري في الدول العربية بنسبة تراوحت بين 40.7 في المائة و 28 في المائة، ثم الكويت وموريتانيا ومصر والإمارات والبحرين بمعدلات تراوحت بين 24.5 و 15.7 في المائة. ويعزى الارتفاع في معدلات نمو الاستثمار في عدد من هذه الدول إلى زيادة الإنفاق الاستثماري الذي صاحب ارتفاع عوائد النفط وتسجيلها فوائض ومعدلات ادخار محلي مرتفعة، الجدول رقم (7).

الجدول رقم (7)
الاستثمار المحلي في الدول العربية 2010

(نسب مئوية)

الدولة	نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الاستثمار بالأسعار الجارية
مجموع الدول العربية	26.8	13.7
الأردن	31.1	31.1
الإمارات	25.3	16.6
البحرين	27.9	15.7
تونس	26.3	8.0
الجزائر	41.4	4.2
جيبوتي	18.2	3.8
السعودية	22.9	6.4
السودان	19.6	28.0
سورية	30.2	9.1
العراق	26.0	33.3
عمان	29.6	40.7
قطر	38.3	28.7
القمر	13.9	8.3
الكويت	19.1	24.5
لبنان	34.0	11.2
ليبيا	29.6	5.4
مصر	19.5	17.7
المغرب	35.1	2.8
موريتانيا	24.3	18.4
اليمن	22.5	13.5

المصدر: النسب محسوبة من بيانات الملحقان (5/2) و (6/2).

بالإضافة إلى ذلك، يرجع النمو المرتفع للاستثمار في عمان والعراق إلى مواصلة جهود الأعمار وتطوير الطاقة الإنتاجية فيهما، وفي قطر إلى استكمال عدد من المشاريع خاصة في قطاع الغاز المسال وفي قطاع البناء السكني والصناعي. وسجلت كل من جيبوتي والمغرب أدنى معدلات نمو للاستثمار.

صادرات وواردات السلع والخدمات وفجوة الموارد: ارتفعت قيمة الصادرات العربية من السلع والخدمات من حوالي 832 مليار دولار في عام 2009 إلى حوالي 1001 مليار دولار في عام 2010، مسجلة بذلك معدل نمو بلغ 20.4 في المائة، مقابل انكماش بلغ 29.1 في المائة في عام 2009. وارتفعت قيمة الواردات من السلع والخدمات من حوالي 747 مليار دولار في عام 2009 إلى 809 مليار دولار في عام 2010، أي بزيادة نسبتها 8.3 في المائة، مقابل انكماش بلغ 10.5 في المائة في عام 2009. وبذلك تحسن وضع الميزان الجاري للسلع والخدمات، وتحسنت نسبة تغطية الصادرات للواردات في الدول العربية كمجموعة من 111.3 في المائة في عام 2009 إلى 123.7 في المائة في عام 2010.

الأداء الاقتصادي والفقير في الدول العربية

تطور مؤشرات الفقر

تشير تطورات مستويات الفقر من خلال بعض المسوحات المتوفرة في الدول العربية، والمستندة إلى خطوط الفقر القطرية إلى ارتفاع نسبة الفقر في كل من الأردن من 13.0 في المائة في عام 2006 إلى 13.3 في المائة عام 2008، وفي مصر من 19.6 في المائة في عام 2005 إلى 22.0 في المائة في عام 2008. ويعزى ذلك بالخصوص إلى تأثير الأزمة الغذائية العالمية وارتفاع أسعار السلع الغذائية إلى مستويات قياسية خلال عام 2008، مما أدى إلى ضغوط كبيرة على القدرة الشرائية لفئات واسعة من السكان في هذين البلدين، وكما هو الشأن في عدد من الدول العربية الأخرى. وتفيد نتائج آخر مسح متوفر في موريتانيا بتراجع نسبة الفقر من 46.7 في المائة في عام 2004 إلى 42.0 في المائة في عام 2008، الملحق (7/2).

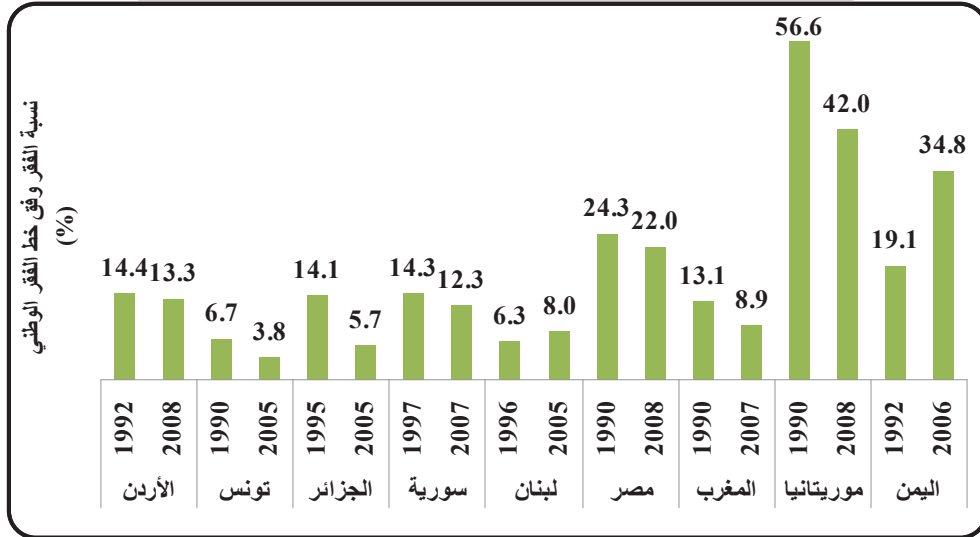
ورغم تحسن مؤشرات الفقر منذ بداية التسعينات في عدد من الدول العربية، إلا أن بعض الدول العربية كاليمن، وموريتانيا، وفلسطين، والصومال، والسودان وجيبوتي وجزر القمر، ما زالت نسبة تبلغ حوالي 40 في المائة من السكان فيها ترزح تحت خط الفقر. وبالإضافة، إلى فقر الدخل، فإن تقديرات مؤشر الفقر الإنساني في الدول العربية، تفيد بأن حوالي 22 في المائة من السكان في الدول العربية، باستثناء الكويت والصومال غير المدرجين في المؤشر، يفتقرون إلى الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم، وإلى مقومات العيش الكريم⁽²⁾. وهذا يؤشر إلى حجم التحديات التي مازالت قائمة أمام معظم الدول العربية في مكافحة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لاسيما من خلال جعل النمو مدراً لمواطني الشغل وموفرراً لموارد الرزق، وتمكين الفقراء من امتلاك الأصول الإنتاجية والنفاد إلى التمويل، وتحسين خدمات المرافق العامة والخدمات الأساسية، مثل التعليم والتدريب والصحة.

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)، Charting the Progress of the Millennium Development Goals in the Arab Region: A Statistical Portrait, 2010.

التقدم في تحقيق غاية تخفيض نسبة الفقر ضمن الأهداف الإنمائية للألفية

يتمثل الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية في القضاء على الفقر المدقع والجوع، ويشكل تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد باليوم، بواسطة المكافئ الشرائي للدولار، مع حلول عام 2015 إلى نصف النسبة التي كانت سائدة في السنة المرجعية 1990، الغاية الأولى من هذا الهدف. ورغم صعوبة تحليل مدى تقدم الدول العربية في تحقيق هذا الهدف من حيث ندرة البيانات وخاصة تلك المتعلقة بنسب الفقر المحسوبة وفق خط الفقر الدولي دولار واحد باليوم، إلا أن البيانات المتاحة للفقر من خلال خطوط الفقر الوطنية، تظهر وجود تباين في مدى تحقيق هذه الغاية. ففي حين حققت تونس، والجزائر، والمغرب، تقدماً واضحاً في تحقيق تلك الغاية، فإن بعض الدول الأخرى مثل الأردن، وسورية ولبنان ومصر، تسير بخطوات أكثر بطؤاً نحو تحقيق تلك الغاية. ومن المتوقع أن يشهد عدد من الدول العربية بعض الصعوبات في تحقيق هذه الغاية، خاصة الدول الأقل نمواً منها مثل اليمن وجيبوتي وموريتانيا وجزر القمر، وذلك بالإضافة إلى الدول التي تعاني من ظروف خاصة مثل العراق، وفلسطين والصومال، الشكل (6).

الشكل (6) : التقدم في تحقيق غاية تخفيض نسبة الفقر من الأهداف الإنمائية للألفية



المصدر: الملحق (7/2).

التطورات الاجتماعية

لقد حقق عدد من الدول العربية خلال الفترة 2000-2009 تقدماً باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، خاصة في مجالات تعميم التعليم والرعاية الصحية وتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة الفقر. ويتضح ذلك من التطور

الاجباي المنتظم لعدد من المؤشرات من بينها معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين والشباب، ومعدلات الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة، ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة، ونسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب النقية والصرف الصحي الملائم، وتضييق الفجوة بين الجنسين في معظم المؤشرات الاجتماعية، وتراجع نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر. ويأتي هذا التقدم تتويجاً لتوسيع نطاق المستفيدين من الخدمات الاجتماعية وتحسين نوعيتها والذي حققته الدول العربية منذ سبعينيات القرن الماضي.

ورغم هذه التطورات الإيجابية، لازالت غالبية الدول العربية تواجه تحديات رئيسية تتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني ومعدلات البطالة، والحاجة إلى إصلاح التعليم وزيادة طاقته الاستيعابية لمقابلة الطلب المتنامي عليه، خاصة في الدول العربية الأقل نمواً، وللرفع من كفاءة الموارد البشرية. وقد بلغ متوسط دليل التنمية البشرية للدول العربية وفقاً لدليل التنمية البشرية⁽³⁾، الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2010، حوالي 0.588 (تنمية بشرية متوسطة: 0.592)، وهو ما يزيد عن نظيره على مستوى الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة البالغ 0.393، إلا أنه يقل كثيراً عن مؤشر دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ 0.844.

السكان

حجم السكان ومعدل النمو: يقدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2010 بحوالي 355 مليون نسمة، بزيادة بلغت حوالي 9 مليون نسمة عما كان عليه سنة 2009، وبمعدل نمو يقدر بحوالي 2.6 في المائة. ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً إذ يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسية⁽⁴⁾.

وقد سجلت البحرين أعلى معدل نمو سكاني في عام 2010 حيث بلغ حوالي 8.1 في المائة، تلتها عمان بحوالي 7.6 بالمائة، ثم العراق بحوالي 4.1 في المائة. ويزيد معدل النمو السكاني على 3 في المائة في كل من جيبوتي، والسعودية، وليبيا، وقطر، والسودان، الملحق (8/2).

وقد تمكنت بعض الدول العربية من الوصول إلى معدلات مقبولة للنمو السكاني بحكم سياساتها الخاصة بتنظيم الأسرة. ويتراوح معدل النمو السكاني في هذه الدول بين حوالي 2.2 و 2.5 في المائة، وهي الأردن بنسبة 2.2 في المائة، والقمر وموريتانيا بنسبة 2.4 في المائة، وسورية بنسبة 2.5 في المائة. وقد نجحت مصر في الوصول إلى معدل نمو سكاني يقارب 2 في المائة في عام 2010، كما استمر انخفاض هذا المؤشر في بعض الدول حيث وصل، في العام نفسه، في الجزائر إلى حوالي 1.7 في المائة، وفي المغرب وتونس والصومال إلى حوالي 1 في المائة، وفي لبنان إلى حوالي 0.6 في المائة.

(3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية (2010).

(4) World Development Report (2011), The World Bank, Washington, D.C.

ويرجع ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول العربية بشكل أساسي إلى المستوى المرتفع لمعدلات الخصوبة في معظم هذه الدول، على الرغم من تراجعها طيلة السنوات الماضية، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي لتحسن الخدمات الصحية والمستويات المعيشية. كما أن الارتفاع في معدلات صافي الهجرة الخارجية يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني خاصة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

التوزيع الجغرافي، الكثافة السكانية، التوزيع الحضري والريفي: تشير البيانات المتاحة لعام 2010 إلى التفاوت الكبير في عدد السكان بين الدول العربية، حيث يرتفع في مصر إلى حوالي 78.7 مليون نسمة، وفي السودان إلى حوالي 41.7 مليون نسمة، وفي الجزائر إلى حوالي 35.8 مليون نسمة، وفي العراق إلى حوالي 33.4 مليون نسمة، وفي المغرب إلى حوالي 31.9 مليون نسمة، بينما يبلغ عدد سكان جيبوتي والقمر أقل من مليون نسمة.

أما الكثافة السكانية في عام 2010، فبلغت حوالي 25 نسمة في كل كم²، وتعتبر هذه الكثافة السكانية منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بنفس المؤشر في الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁵⁾ (34 نسمة/كم²)، الصين (143 نسمة/كم²)، ألمانيا (235 نسمة/كم²)، الهند (389 نسمة/كم²).

وتتسم البحرين بأعلى معدل كثافة سكانية بين الدول العربية، حيث بلغ 1858 نسمة/كم² في عام 2010، تليها لبنان (384 نسمة/كم²)، والقمر (309 نسمة/كم²)، ثم الكويت (215 نسمة/كم²)، بينما لا يتجاوز هذا المؤشر في كل من موريتانيا وليبيا على التوالي حوالي 3 نسمة/كم²، و4 نسمة/كم²، الملحق (9/2).

وقد بلغت نسبة سكان المناطق الحضرية في عام 2009 حوالي 56 في المائة من إجمالي سكان الدول العربية. وهي نسبة أعلى من مثيلتها على المستوى العالمي البالغة حوالي 50 في المائة وفي الدول النامية⁽⁶⁾ البالغة حوالي 45 في المائة. وتشير البيانات المتاحة إلى غلبة سكان الحضر على التركيبة السكانية في الدول العربية، عدا السودان والصومال والقمر ومصر وموريتانيا واليمن. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان بقيت شبه ثابتة في كل من مصر والبحرين منذ عام 1990، في حين تناقصت نسبة سكان الريف في كل الدول العربية الأخرى باستثناء كل من الإمارات والعراق. ويختلف حجم الهجرة من الريف إلى الحضر فيما بين الدول العربية خلال الفترة 1990-2009. ويرجع ذلك إلى الإمكانيات الزراعية المتوفرة في بعض تلك الدول، وإلى الاكتظاظ السكاني ومحدودية فرص العمل وارتفاع معدلات الفقر وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية وعدم كفاية وملاءمة البنى الأساسية في الكثير من المدن العربية مما يحد من جاذبيتها. وقد كان معدل النزوح إلى المدن محدوداً بعض الشيء في كل من موريتانيا وليبيا ولبنان.

(5) قاعدة معلومات البنك الدولي (2011).

(6) اليونيسيف، وضع الأطفال في العالم (2011).

التوزيع العمري للسكان: تشير البيانات المتاحة إلى أن نسبة السكان في الفئة العمرية في سن النشاط الاقتصادي (15- 65 سنة) بلغت في عام 2009 حوالي 60.4 في المائة من إجمالي عدد السكان في الدول العربية. في حين تصل هذه النسبة في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى حوالي 64.4 في المائة، وحوالي 69.6 في المائة في كل من الدول النامية وأوروبا ووسط آسيا، وحوالي 65.1 في المائة في أمريكا اللاتينية، وحوالي 65.3 في المائة في دول العالم مجتمعة. وتمثل نسبة الفئة العمرية (أقل من 15 سنة) في الدول العربية حوالي 35.8 في المائة بعد أن كانت تمثل حوالي ثلث سكان تلك الدول، بالرغم من تراجع معدل الخصوبة الذي انخفض من حوالي 4.1 في عام 2000 إلى حوالي 3.3 طفل لكل امرأة سنة 2008. وتتفاوت نسبة هذه الفئة العمرية فيما بين الدول العربية، إذ يتجاوز أو يقارب 40 في المائة في كل من السودان والصومال والعراق وفلسطين والقمر وموريتانيا واليمن، وتتراوح بين حوالي 23 إلى حوالي 37 بالمائة في الدول العربية الأخرى، باستثناء الإمارات وقطر حيث تقل عن 17 في المائة. ويؤدي كبر حجم هذه الفئة العمرية من السكان إلى زيادة الحاجة للتوسع في برامج تنشئة ورعاية الشباب. ويلاحظ أن نسبة هذه الفئة العمرية في الدول العربية تزيد عن مثيلاتها في الدول النامية في أوروبا ووسط آسيا حيث بلغت حوالي 19.5 في المائة، وفي أمريكا اللاتينية حيث تصل إلى 28.2 في المائة، وفي دول العالم مجتمعة حيث تصل إلى حوالي 27.2 في المائة.

الأوضاع الصحية

العمر المتوقع عند الولادة: ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الدول العربية من 45 سنة في العام 1960 إلى حوالي 69 سنة عام 2008، ويتساوى بذلك مع متوسط دول العالم ككل، ويزيد عن متوسط الدول النامية (حوالي 67 سنة)، ويقل كثيراً عن مثيله في الدول الصناعية⁽⁷⁾ (حوالي 80 سنة). ويلاحظ أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة في عام 2009 قد زاد عن ما يقارب 70 سنة في جميع الدول العربية، عدا الصومال التي بلغ فيها هذا المتوسط حوالي 50 سنة، وجيبوتي حوالي 56 سنة، وموريتانيا حوالي 57 سنة، والسودان حوالي 58 سنة، واليمن حوالي 62 سنة، والقمر 66 سنة، والعراق حوالي 68 سنة، الملحقان (10/2) و(19/2).

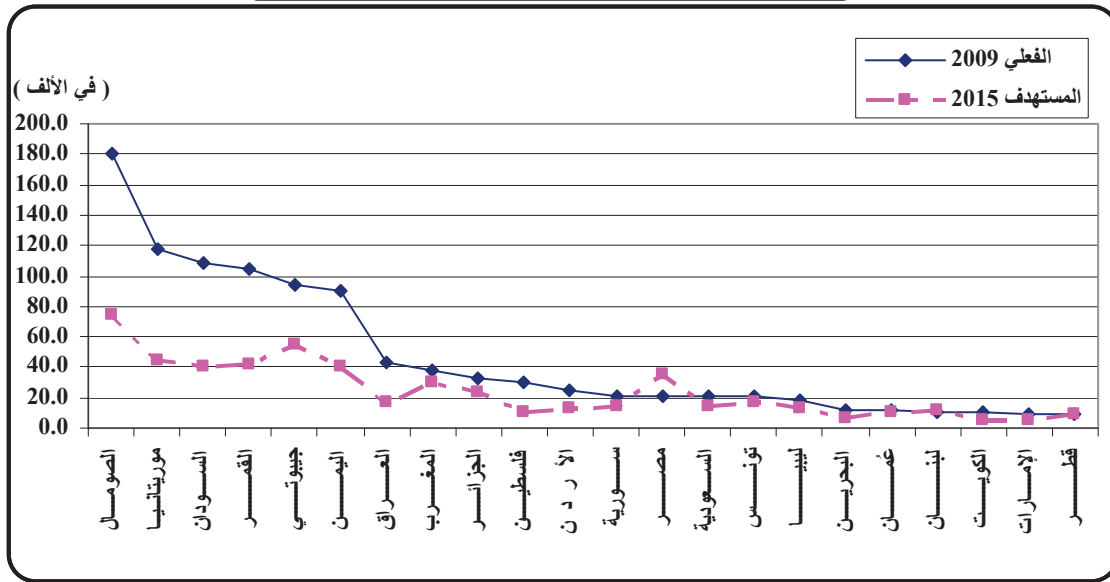
وفيات الأطفال: بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع في الدول العربية والذي يدل على مستوى الرعاية الصحية التي يتلقاها الرضيع خلال شهره الأول نحو 36.7 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2009، ويقل هذا المعدل عن مثليه في الدول النامية (47 حالة وفاة لكل ألف مولود حي)، وفي دول العالم ككل (42 حالة وفاة لكل ألف مولود حي)، إلا أنه يبقى مرتفعاً إذا ما قورن بمعدل الدول الصناعية الذي لا يتجاوز 5 وفيات فقط لكل ألف مولود حي. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، توجد أقل المعدلات في الإمارات والبحرين وعمان وقطر والكويت ولبنان، حيث انخفض المعدل دون 10 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2009، إلا أن المعدل يتجاوز 69 حالة وفاة في جيبوتي والسودان والصومال والقمر وموريتانيا واليمن للعام نفسه. كما بلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الدول العربية نحو 50.1 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2009، وهو ما يقل عن مثليه في الدول النامية ودول العالم حيث بلغا على التوالي

⁽⁷⁾ اليونيسيف، وضع الأطفال في العالم (2011).

حوالي 66 حالة و60 حالة وفاة لكل ألف مولود حي، بينما ينخفض هذا المعدل إلى 6 حالات وفاة فقط في الدول الصناعية. ولا يزال معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة يتجاوز 100 حالة وفاة في السودان والصومال واليمن وموريتانيا.

وعلى مستوى التقدم نحو تحقيق الهدف العالمي القاضي بتخفيض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و 2015، فقد استطاعت معظم الدول العربية أن تحقق تقدماً ملموساً نحو تحقيق هذا الهدف، الشكل (7).

الشكل (7) : المؤشر الفعلي والمستهدف في عام 2015 لمعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الدول العربية



المصدر: الملحق (10/2).

مؤشرات الرعاية الصحية

نطاق الخدمات الصحية: تمكنت معظم الدول العربية من تحقيق تقدم ملحوظ في التوسع في الخدمات الصحية، حيث زادت، في عام 2008، نسبة السكان الذين يحصلون على الرعاية الصحية عن 90 في المائة في كل من الأردن والإمارات والبحرين وتونس والجزائر والسعودية وسورية والعراق وعمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر. بينما تصل هذه النسبة إلى 70 في المائة في المغرب، و 66 في المائة في السودان، و63 في المائة في موريتانيا، و 50 في المائة في اليمن. ويتفاوت مؤشر الرعاية الصحية، حسب البيانات المتاحة، بين الريف والحضر لصالح سكان المناطق الحضرية، الملحق (11/2).

كما تشير البيانات المتاحة لعام 2008 إلى عدم كفاية الكوادر الطبية (أطباء، كادر التمريض) بالمقارنة مع عدد السكان في الدول العربية، إذ يتراوح عدد الأطباء لكل مائة ألف نسمة في ثلاثة عشر دولة عربية بين حوالي 117 طبيب في الجزائر وحوالي 318 طبيب في قطر. ويتراوح عدد الممرضات لكل مائة ألف نسمة في أربعة عشر دولة عربية بين حوالي 123 ممرضة في العراق وحوالي 508 في قطر و510 ممرضة في ليبيا. وتواجه كل من اليمن وموريتانيا والصومال والسودان وجيبوتي ندرة كبيرة في الكوادر الطبية، إذ يتراوح فيها عدد الأطباء والممرضات، لكل مائة ألف نسمة، بين 4 أطباء وحوالي 29 طبيباً، وبين 17 ممرضة وحوالي 60 ممرضة. كما تعاني هذه الدول (باستثناء جيبوتي) من ارتفاع عدد السكان مقابل كل سرير، إذ يفوق فيها هذا العدد حوالي 1.4 ألف شخص ليصل إلى حوالي 1.9 ألف شخص في موريتانيا، في حين يتراوح هذا العدد في الدول العربية الأخرى (باستثناء المغرب) بين حوالي 294 في لبنان وحوالي 812 شخصاً في قطر.

الإنفاق على الصحة: بلغت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية في عام 2007 حوالي 3.8 في المائة، وتقل هذه النسبة كثيراً عن مثيلتها في دول العالم مجتمعة، حيث بلغت حوالي 9.7 في المائة⁽⁸⁾. وتبين المؤشرات المتوفرة عن الإنفاق على الصحة، في عام 2008، وجود تفاوت واضح بين الدول العربية، حيث تراوحت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي ما بين 1.2 في المائة في المغرب و9.6 في المائة في الأردن. وتراوحت نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الإنفاق العام ما بين 3.4 بالمائة في العراق و16.5 في المائة في تونس، الملحق (11/2).

من جهة أخرى، تصنف الدول العربية إلى مجموعتين من حيث درجة الاعتماد على أي من القطاعين العام والخاص في الإنفاق على الخدمات الصحية، وترجح نسبة الإنفاق العام من إجمالي الإنفاق على الصحة في الدول العربية، في عام 2007، حيث تبلغ حوالي 63.4 في المائة، وهي بذلك تزيد عن مثيلتها في باقي الأقاليم النامية، عدا الدول النامية في أوروبا ووسط آسيا (حوالي 64.8 في المائة)، كما تفوق المتوسط المسجل على مستوى العالم البالغ حوالي 59.6 في المائة. ويتولى القطاع العام المسؤولية الرئيسية في تمويل قطاع الصحة في 13 دولة عربية، تراوحت فيها نسبة الإنفاق الحكومي (العام) على الصحة إلى إجمالي الإنفاق (الحكومي والخاص) على الصحة ما بين 62.0 في المائة في القمر و82.5 في المائة في عمان، وتضم هذه المجموعة (بالإضافة إلى هاتين الدولتين) الإمارات والبحرين والجزائر وجيبوتي والسعودية والعراق وقطر وفلسطين والكويت وليبيا وموريتانيا.

المياه والصرف الصحي: تشير البيانات المتاحة إلى وجود تفاوت كبير بين الدول العربية في نسبة توفير مياه الشرب الآمنة للسكان، إلا أن المتوسط العربي يبين نجاح البلدان العربية كمجموعة في تحقيق إنجاز معتبر حيث أنه يقترب مما حققته الدول النامية ككل. فقد بلغ هذا المؤشر، حوالي 81.6 في المائة في عام 2008 في الدول العربية، مقارنة مع حوالي 83.7 في المائة في الدول النامية، وحوالي 86.8 في المائة في دول العالم. ويلاحظ أن الفجوة بين الحضر والريف في الحصول على المياه الآمنة للشرب في الدول العربية لا تزال كبيرة، حيث تبلغ نسبة السكان الذين يحصلون على مياه آمنة للشرب في الحضر حوالي 90.5 في المائة، بينما لا تتعدى هذه النسبة بين سكان الريف حوالي 72.7 في

(8) قاعدة معلومات البنك الدولي (2011).

المائة في عام 2008. أما في الدول النامية ككل، فتصل هذه النسبة إلى 94 في المائة في الحضر و 76 في المائة في الريف، كما تصل على مستوى دول العالم إلى 96 في المائة في الحضر، و78 في المائة في الريف.

وبالنسبة لتوفر مياه الشرب الآمنة للسكان في الدول العربية فرادى، تشير البيانات المتاحة إلى أنها تتوفر لجميع السكان في 5 دول، هي الإمارات والبحرين وقطر والكويت ولبنان. في حين تتوفر لأكثر من نسبة 90 في المائة من السكان في 7 دول أخرى، هي الأردن وتونس وجيبوتي والسعودية وفلسطين والقمر ومصر. بينما تنخفض هذه النسبة إلى 62 في المائة في اليمن، و57 في المائة في السودان، و49 في المائة في موريتانيا، و30 في المائة في الصومال، الملحق (12/2).

وعلى مستوى التقدم نحو تحقيق الهدف العالمي القاضي بخفض عدد السكان الذين لا تتوافر لهم مياه الشرب الآمنة إلى النصف بين عامي 1990 و 2015، فقد استطاعت معظم الدول العربية أن تحقق تقدماً ملموساً نحو تحقيق هذا الهدف.

وبالنسبة لمدى توفر خدمات الصرف الصحي لسكان الدول العربية، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من التفاوت الكبير بين هذه الدول في توفير خدمات الصرف الصحي الملائم للسكان، إلا أنها استطاعت كمجموعة أن تحقق إنجازاً أفضل مما حققته الدول النامية ودول العالم ككل، حيث بلغ المتوسط العربي في عام 2008 نحو 75.5 في المائة، مقارنة بمتوسط الدول النامية البالغ 52 في المائة، والمتوسط العالمي البالغ 61 في المائة. ويلاحظ التفاوت الكبير في توفير خدمة الصرف الصحي الملائم بين سكان الحضر وسكان الريف في الدول العربية، حيث بلغ المعدل العربي لتوفر هذه الخدمة لسكان الحضر نحو 88.5 في المائة في عام 2008، بينما لا يتعدى حوالي 63 في المائة بالنسبة لسكان الريف أما في الدول النامية ككل فتصل هذه النسبة إلى 68 في المائة في الحضر و 40 في المائة في الريف، كما تصل في دول العالم مجتمعة إلى 76 في المائة في الحضر و 45 في المائة في الريف.

وتشير البيانات المتاحة للدول العربية فرادى إلى أن قطر والكويت ولبنان قد وفرتا خدمات الصرف الصحي الملائم لجميع السكان، وأن 7 دول عربية أخرى وفرت هذه الخدمات بنسب تجاوزت 90 في المائة، وهي الأردن والإمارات والجزائر والسعودية وسورية و ليبيا، في حين لا يتوافر الصرف الصحي الملائم إلا لحوالي 36 في المائة من السكان في القمر و34 في المائة من السكان في السودان و26 في المائة في موريتانيا و 23 في المائة في الصومال.

التعليم

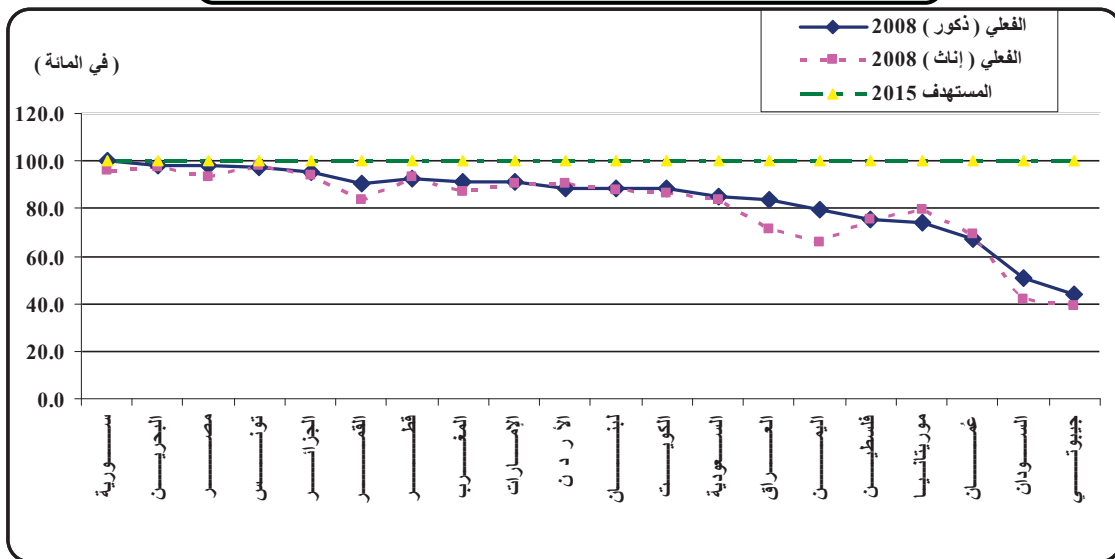
القيّد في مرحلة التعليم الأساسي: بلغ معدل القيد في مرحلة التعليم الأساسي في الدول العربية مجتمعة، حسب آخر بيانات متوفرة حتى عام 2009، حوالي 96.4 في المائة وهو أقل من مثيله في باقي الأقاليم الأخرى في العالم، وكذلك بالمقارنة مع الدول ذات التنمية البشرية غير المرتفعة، حيث بلغ هذا المعدل في الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة حوالي 110.2 في المائة، وحوالي 99.9 في المائة في الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة⁽⁹⁾.

(9) اليونيسيف، وضع الأطفال في العالم (2011).

ووفقاً لأهداف الألفية، يفترض أن تحقق الدول العربية هدف تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2015، ويتبين من خلال البيانات المتوفرة أن تحقيق هذا الهدف على مستوى معدلات القيد الإجمالي في متناول جميع الدول العربية، عدا السودان وجيبوتي، حيث لا يتجاوز فيهما معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الأساسي في عام 2008 حوالي 68.7 في المائة و 46.2 في المائة على التوالي. وقد سجل هذا المؤشر ارتفاعاً ملحوظاً في الدول العربية الأخرى، خلال الفترة 1990 - 2008، حيث تجاوز 100 في المائة في كل من الإمارات والبحرين وتونس والجزائر وسورية وقطر والقمر ولبنان وليبيا ومصر والمغرب، و 90 في المائة في كل من الأردن والسعودية والكويت وموريتانيا، و 85 في المائة في كل من العراق واليمن، و70 في المائة في كل من عمان وفلسطين، الملحق (13/2- أ).

وبالنسبة لمعدل القيد الصافي للدول العربية مجتمعة حسب آخر بيانات متوفرة حتى عام 2009، فقد بلغ حوالي 80.9 في المائة، وهو ما يقل عن المؤشرين المسجلين في باقي الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة والمرتفعة، كما يقل كذلك عن مثيله في دول العالم ككل (86.1)⁽¹⁰⁾. ونحو تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2015 على مستوى معدلات القيد الصافي، يلاحظ الاتجاه التصاعدي لهذه المعدلات، في الفترة 1990 - 2008، في معظم الدول العربية. ومن جهة أخرى، تشير البيانات إلى أن جميع الدول العربية، عدا جيبوتي والسودان والصومال والعراق واليمن، قد وفرت فرصاً شبه متكافئة لالتحاق الإناث والذكور بالمدارس الابتدائية، الملحق (13/2- ب) و (13/2- ج) والشكل (8).

الشكل (8) : المؤشر الفعلي والمستهدف في عام 2015 لمعدل القيد الصافي في المرحلة الأولى (ذكور وإناث) في الدول العربية



المصدر: الملحق (13/2- ب).

(10) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010.

القييد في مرحلة التعليم الثانوي: بلغ معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي في الدول العربية، حسب آخر بيانات متوفرة حتى عام 2009، حوالي 68.8 في المائة، ويزيد هذا المعدل عن مثيله في الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة (حوالي 64.7 في المائة)، إلا أنه يقل عن مثيله في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (حوالي 88.9 في المائة)، ويقترب من مثيله في دول العالم ككل (حوالي 66.4 في المائة). ويتجاوز معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي في عام 2008، حسب البيانات المتاحة، 80 في المائة في كل من الأردن والإمارات والبحرين وتونس والجزائر والسعودية وعمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر، بينما يتراوح هذا المعدل بين حوالي 25 في المائة و 48 في المائة في جيبوتي والسودان والعراق والقمر وموريتانيا واليمن. وتشير بيانات القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي، خلال الفترة 1990 - 2008، إلى حدوث تقدم إيجابي في أداء هذا المؤشر في جميع الدول، عدا البحرين والعراق واليمن، الملحق (13/2- أ).

أما بالنسبة لتطور معدل القيد الصافي في مرحلة التعليم الثانوي خلال الفترة نفسها، فقد بلغ في الدول العربية مجتمعة حوالي 60.4 في المائة وهو ما يساوي مثيله على مستوى العالم (حوالي 60.2 في المائة)، ويقل عن مثيله في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (حوالي 74.9 في المائة). وعلى مستوى الدول العربية فرادى المتوفرة بياناتها، فقد كان اتجاهه تصاعدياً. ويلاحظ أن هذا المعدل قد ارتفع في الأردن في تلك الفترة من حوالي 32.8 في المائة إلى 81.9 في المائة. وقد شهدت الإمارات وتونس والسعودية والكويت تحسناً جيداً في هذا المؤشر، حيث بلغت زيادته أكثر من حوالي 20 نقطة مئوية في كل دولة على حدة، الملحق (13/2- ب).

ويشير دليل المساواة بين الجنسين في التعليم الثانوي، في عام 2008، إلى تجاوز معدلات قيد الإناث معدلات قيد الذكور في عشر دول عربية. وفي المقابل سجل كل من اليمن والعراق والصومال وجيبوتي أكبر فجوات النوع الاجتماعي لصالح الذكور بين الدول العربية، الملحق (13/2- ج).

القييد في مرحلة التعليم العالي: بلغ معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي، حسب آخر بيانات متوفرة حتى عام 2009، حوالي 22.7 في المائة وهو ما يزيد عن مثيله في باقي المناطق النامية، فيما عدا الدول النامية في أوروبا وآسيا الوسطى ودول أمريكا اللاتينية، إلا أنه يقل عن مثيله في دول العالم ككل، حيث بلغ 25.7 في المائة. وتتفاوت معدلات القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية. وقد تصدرت ليبيا هذه القائمة، سنة 2008، بنحو 58 في المائة، تليها لبنان بنحو 51.5 في المائة، ثم فلسطين بنحو 47.2 في المائة. ومن ناحية أخرى، ما زالت مؤشرات جيبوتي والسودان والقمر وموريتانيا منخفضة ودون معدل 7 في المائة. وكما هو الحال في مرحلة التعليم الثانوي، توجد فجوة كبيرة في القيد في التعليم العالي لصالح الإناث في دول مجلس التعاون الخليجي والأردن وتونس والجزائر وفلسطين ولبنان وليبيا.

وبشكل عام، حقق معدل القيد الإجمالي في التعليم العالي نمواً ملحوظاً، خلال الفترة 1990 - 2008، في جميع الدول العربية، عدا قطر حيث تراجع هذا المعدل من 27.0 في المائة إلى 11.0 في المائة خلال الفترة المذكورة. ونمت المعدلات بأكثر من الضعف في الأردن والإمارات والسودان واليمن، وزاد المعدل بأكثر من ثلاثة أضعاف في تونس وعمان وليبيا، الملحق (13/2-أ).

معدلات التمدد ونسبة التسرب من التعليم: يقدر المتوسط العربي لسنوات التمدد (بقاء الطلبة في نظام التعليم) بنحو 10.1 سنة في عام 2008، ويبقى بذلك أقل من معدلي الدول النامية⁽¹¹⁾ (10.4 سنة) ودول العالم ككل (11.0 سنة). وتقدر سنوات التمدد بحوالي 14 سنة في البحرين وتونس ولبنان، وحوالي 13 سنة في الأردن والجزائر والسعودية وفلسطين وقطر، وحوالي 12 سنة في الكويت ومصر، وحوالي 11 سنة في عمان، وحوالي 10 سنوات في العراق والمغرب، وحوالي 9 سنوات في اليمن، وحوالي 8 سنوات في موريتانيا، وحوالي 5 سنوات في جيبوتي. ويشير التطور الإيجابي في معدل سنوات التمدد وأداء مؤشرات التعليم الأخرى المذكورة أعلاه إلى تحقيق تقدم ملموس في مستوى تعليم السكان ورفع كفاءة الموارد البشرية، الملحق (14/2).

وفيما يتعلق بنسب التسرب المدرسي في عام 2007، فإن المتوسط العربي لهذه النسبة بلغ 3.3 في المائة، وهو يقل بشكل ملحوظ عن مثليه في الدول النامية (17.0 في المائة) وفي دول العالم (7.1 في المائة). وتشير البيانات المتاحة إلى أن نسب التسرب المدرسي مازالت مرتفعة في بعض الدول العربية، حيث بلغت في عام 2007 في اليمن حوالي 40.5 في المائة، وفي العراق حوالي 29.9 في المائة، وفي المغرب حوالي 23.8 في المائة. وتجدر الإشارة إلى زيادة معدلات التسرب، في الفترة 1999-2008، في كل من فلسطين واليمن. ويعكس مستوى التسرب المدرسي مدى قدرة وكفاءة النظام التعليمي على الاحتفاظ بالطلاب وعدم خروجهم من العملية التعليمية لسبب أو لآخر. ويرجع ارتفاع هذا المؤشر في بعض الدول العربية إلى عدة عوامل مثل تدني مستوى التعليم، أو ارتفاع تكاليف الدراسة، أو ضرورة العمل لمساعدة الأسرة. كما يرتبط التسرب المدرسي من المصادر الأساسية بارتفاع نسبة الأمية، الملحق (14/2).

الإنفاق على التعليم: يقدر المتوسط العربي لنسبة الإنفاق على التعليم إلى الدخل القومي الإجمالي بحوالي 4.2 في المائة، وهو ما يقل عن مثليه في كل من الدول النامية (4.5 في المائة) ودول العالم (4.9 في المائة). وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فقد بلغت نسبة الإنفاق على التعليم إلى الدخل القومي الإجمالي في المغرب حوالي 5.8 في المائة، وفي تونس حوالي 6.5 في المائة، وفي كل من السعودية واليمن حوالي 6.7 في المائة، وفي القمر حوالي 7.6 في المائة، وفي جيبوتي حوالي 8.0 في المائة، وذلك خلال الفترة 2006-2008، وهي نسب مرتفعة بالمقارنة مع نظيراتها في الدول النامية. ولا تزال هذه النسبة منخفضة للغاية في السودان (0.8 في المائة).

(11) قاعدة معلومات اليونسكو (2011)، وقاعدة معلومات البنك الدولي (2010).

وفيما يتعلق بنسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام الإجمالي، فإن المتوسط العربي في عام 2007 بلغ حوالي 20.5 في المائة، وهو ما يزيد عن مثيله في كل من الدول النامية (18.0 في المائة) ودول العالم (15.0 في المائة). وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فقد تراوحت هذه النسبة، في الفترة 2006 - 2008، بين حوالي 20 في المائة وحوالي 26 في المائة في الإمارات وتونس والجزائر وجيبوتي والمغرب، في حين بلغت أقل من 10 في المائة في السودان والصومال وعمان ولبنان، الملحق (15/2).

الأمية: قدرت نسبة الأمية بين البالغين (15 سنة فما فوق) في الدول العربية بحوالي 28 في المائة سنة 2008، وهي بذلك تفوق مثيلاتها في جميع الأقاليم في العالم، باستثناء إقليمي جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء، حيث بلغت في كل منهما حوالي 38 في المائة، كما تفوق أيضاً مثيلاتها في الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، حيث بلغت حوالي 19 في المائة⁽¹²⁾.

وتقدر نسبة الأمية بين الشباب (الفئة العمرية: 15 - 24 سنة) بحوالي 13 في المائة. وقد بلغت نسبة الأمية بين الشباب الذكور حوالي 9 في المائة، كما بلغت بين الشابات الإناث حوالي 16 في المائة، وتقل هاتان النسبتان عن مثيلاتها في جميع الأقاليم في العالم، باستثناء دول وسط وشرق أوروبا، ودول أمريكا اللاتينية، ودول شرق آسيا⁽¹³⁾. وقد أسهمت برامج محو الأمية وخطط التوسع في نشر التعليم في تراجع ملحوظ لهاتين النسبتين عما كانتا عليه في العام 2000، إذ كانتا تقدران بحوالي 20.5 في المائة و 38.8 في المائة على التوالي.

ويصل معدل الأمية بين البالغين في عدد من الدول العربية إلى مستويات مرتفعة، في عام 2008، حيث بلغ في موريتانيا حوالي 43 في المائة، وفي المغرب حوالي 40 في المائة، وفي اليمن حوالي 39 في المائة. في حين حققت دول عربية أخرى تراجعاً ملحوظاً في معدل الأمية، خلال الفترة 1990 - 2008. وتجدر الإشارة إلى أن جهود محو الأمية في العديد من الدول العربية قد أسهمت في تخفيض معدل الأمية بشكل كبير خلال الفترة المذكورة، الملحق (16/2-أ).

وتبلغ نسبة الأمية بين الإناث البالغات (15 سنة فما فوق) حوالي 37 في المائة من إجمالي عدد الإناث في الدول العربية، بينما تبلغ نسبة الأمية للإناث في الفئة العمرية (15-24 سنة) حوالي 16 في المائة. ويصل معدل الأمية للإناث البالغات مستويات تفوق 50 في المائة في اليمن وموريتانيا والمغرب. وينعكس ذلك على مستوى دليل المساواة بين الجنسين في معدل الأمية في الدول العربية، عدا لبنان والكويت والأردن، حيث تحسن هذا المؤشر بصفة ملحوظة، (الملحق 16/2-ب).

(12) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010.

(13) اليونيسيف، وضع الأطفال في العالم (2011).

العمالة

حجم القوة العاملة ومعدل النمو: يقدر حجم القوة العاملة في الدول العربية مجتمعة في عام 2009، بحوالي 135 مليون نسمة وهو ما يمثل حوالي 39 في المائة من إجمالي عدد السكان في الدول العربية في العام نفسه. ويرجع انخفاض هذه النسبة بالمقارنة الدولية إلى ارتفاع عدد السكان دون 15 سنة وضعف مساهمة المرأة في سوق العمل رغم اتجاه هذه المساهمة للزيادة، الملحق (17/2).

ويبلغ المعدل السنوي لنمو القوة العاملة للدول العربية كمجموعة 3.2 في المائة في الفترة 1995 - 2009. وعلى صعيد الدول فرادى، يبلغ هذا المعدل حوالي 11.1 في المائة في قطر، ويتراوح ما بين 6.3 في المائة و5 في المائة في الإمارات والعراق والأردن والكويت. وقد تجاوز المؤشر المذكور المعدل العربي في ثمان دول أخرى، هي تونس والجزائر والسعودية وسورية والصومال وعمان وموريتانيا واليمن. ويرجع ارتفاع معدل نمو القوة العاملة إلى استمرار النمو السكاني وتزايد معدلات المشاركة في سوق العمل خاصة بين النساء. ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع كل من معدل نمو العمالة ومعدل نمو فئة السكان الناشطين اقتصادياً لعدة عقود قادمة نتيجة لتأثير النمو السكاني السريع في العقود الثلاثة الماضية، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً ومستمرًا بالنسبة للدول العربية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

التوزيع الجغرافي والقطاعي للقوة العاملة: يبين التوزيع الجغرافي للعمالة العربية لعام 2009 أن حوالي 61.3 في المائة من إجمالي القوة العاملة العربية تتركز في خمس دول، هي مصر (حوالي 25.5 مليون عامل)، والسودان (حوالي 16 مليون عامل)، والمغرب (حوالي 10.3 مليون عامل)، والجزائر (حوالي 14 مليون عامل)، والعراق (حوالي 12 مليون عامل). ويستحوذ قطاع الخدمات على أكبر نسبة (59.5 في المائة) من القوة العاملة. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي انخفضت من 33.6 في المائة عام 1995 إلى 22.9 في المائة في عام 2009.

من جهة أخرى، تشير البيانات المتوفرة إلى أن نسبة معتبرة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 5 سنوات و 14 سنة ما زالت تلج سوق العمل، وهو ما يتعارض مع ما نصت عليه التشريعات الدولية لحماية حقوق الطفل مع باقي التأثيرات السلبية على تعليم هؤلاء الأطفال وأوضاعهم الصحية. وتصل هذه النسبة إلى 49 في المائة في الصومال، وإلى 23 في المائة في اليمن، 18 في المائة في موريتانيا، 17 في المائة في فلسطين، 13 في المائة في السودان و11 في المائة في العراق.

مساهمة الإناث في أسواق العمل: لا تزال حصة النساء من القوى العاملة في الدول العربية منخفضة، إذ لا تتجاوز حوالي 29.8 في المائة سنة 2009. وتعتبر هذه النسبة الأدنى بين الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم. وتندنى حصة

المرأة في السنة ذاتها بشكل كبير في كل من قطر (9.8 في المائة)، والسعودية (13.2 في المائة)، واليمن (17.3 في المائة)، والعراق (22.0 في المائة).

البطالة

يقدر متوسط معدل البطالة في الدول العربية حسب آخر بيانات متوفرة بحوالي 14.6 في المائة وهو ما يمثل أكثر من ضعف متوسط معدل البطالة في العالم الذي بلغ نحو 6.2 في المائة في عام 2010⁽¹⁴⁾. ويقدر عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية عام 2010 بحوالي 14.2 مليون عاطلا.

وضمن الدول التي توفرت لها بيانات لعام 2010، تجاوز معدل البطالة لذلك العام 8 في المائة في كل من الأردن، الجزائر، سورية، فلسطين، تونس، مصر والمغرب، بينما سجلت دول مجلس التعاون الخليجي معدلات بطالة متدنية. وتجدر الإشارة إلى أن معدلات البطالة بين المواطنين ترتفع بشكل كبير في الإمارات والسعودية (14 في المائة و10.5 في المائة على التوالي). وبمقارنة معدلات البطالة بين عامي 2009 و 2010، ارتفع معدل البطالة في كل من الأردن، قطر، الكويت وفلسطين، وتراجع بشكل طفيف في البحرين، تونس، الجزائر، سورية ومصر، وبقي كما هو في المغرب، الملحق (18/2) والجدول رقم (8).

الجدول رقم (8)

معدلات البطالة في عدد من الدول العربية عامي 2009 و 2010

(نسب مئوية)		الدولة
2010	2009	
13.4	12.8	الأردن
3.8	4	البحرين
13	13.3	تونس
10	10.2	الجزائر
8.4	9.2	سورية
26.6	21.5	فلسطين
0.5	0.3	قطر
5.9	1.4	الكويت
8.9	9.4	مصر
9.1	9.1	المغرب

المصدر: الملحق (18/2) والتقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2010 (الملحق (11/2)).

(14) تقديرات منظمة العمل الدولية، Global Employment Trends 2011.

وبالرغم من إحراز عدد من الدول العربية بعض التقدم خلال السنوات الأخيرة في تخفيف مستويات البطالة بفضل تراجع معدلات الخصوبة وعدد السكان في سن العمل، إلا أن استمرار نمو القوى العاملة بمعدلات مرتفعة، وتزايد عدد الداخلين الجدد لسوق العمل سيضاعف من الضغوط على أسواق العمل العربية. كما سيضاعف من تلك الضغوط أيضاً المستويات المتدنية لمعدلات نمو التشغيل في الدول العربية خلال عام 2010. فعلى سبيل المثال، وحسب تقديرات منظمة العمل الدولية، بلغت هذه المعدلات 2.5 في المائة في دول شمال إفريقيا و2.9 في المائة في دول المشرق العربي. ويبقى هذا المستوى المتواضع لتوفير الوظائف الجديدة غير كاف لمواجهة النمو الهائل في قوة العمل العربية، خاصة مع بقاء حصة القطاع الخاص في التشغيل في بعض الدول العربية محدودةً وغير قادرة على التعويض عن طاقة القطاع العام في احتواء الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

وينعكس تأثير الضغط الديموغرافي على أسواق العمل في الدول العربية من خلال المعدلات العالية لمشاركة القوى العاملة، أي نسبة الناشطين اقتصادياً إلى إجمالي السكان في سن العمل، خاصة بين البالغين من الذكور، والتي تبلغ حوالي 79 في المائة، وتمثل أكثر من ضعف متوسط نسبة مشاركة المرأة.

وتقدر نسبة الذين لم يسبق لهم العمل بحوالي 70 في المائة من العاطلين في الدول العربية المتوفر عنها بيانات، ويقدر متوسط حصة الشباب بين العاطلين عن العمل بحوالي 48 في المائة. وتجدر الملاحظة أيضاً أن نسبة متوسط معدلات البطالة بين الشباب في دول المنطقة تبلغ قرابة أربعة أضعاف متوسط معدلات البطالة بين الكهول. ويؤكد تركيز البطالة في أوساط الشباب وطالبي العمل الذين لم يسبق لهم العمل، وحاملي الشهادات الجامعية، والذين يمثلون حوالي ربع العاطلين في الدول العربية، على الضرورة الملحة لدعم الدول العربية لقدراتها على استيعاب الداخلين الجدد الى سوق العمل، وخاصة الشباب المتعلمين منهم.

وتفيد التقديرات الأولية أن نمو معدلات التشغيل في الدول العربية خلال عام 2010، وكما كان الشأن بالنسبة للسنوات القليلة الماضية، قد ترافق مع نمو متواضع جداً في إنتاجية العمل، التي بلغ متوسط نموها 2.4 في المائة في دول شمال إفريقيا و0.3 في المائة في دول المشرق العربي. وهذا يؤكد التحدي المزيج الذي تواجهه الدول العربية من حيث إيجاد فرص عمل كافية من ناحية، وذات نوعية وإنتاجية عالية، من ناحية أخرى، وذلك للتمكن من مواجهة التحدي على مستوى تحسين التنافسية، فضلاً عن ضمان ملاءمة الوظائف المستحدثة وقابلية استدامتها.

وكما تم التنويه في التقارير السابقة، فإن استمرار الوضع الحالي لأسواق العمل في معظم الدول العربية يمكن أن يؤثر سلباً على طموحات الشباب وينشر اليأس بينهم، مما يمثل تهديداً للاستقرار والسلم الاجتماعي. وهذا ما يدعو إلى تكثيف الجهود في إتباع نهج تنموي يركز على توفير فرص العمل كهدف رئيسي، وجعل النمو مدراً لمواطن الشغل. ويمكن أن يساعد في هذا التوجه إيجاد بيئة أعمال مساندة ومناخ استثمار ملائم، وربط المنظومة التعليمية والتدريبية باحتياجات سوق العمل، وتحسين كفاءة برامج تشغيل الشباب القائمة، والنهوض بدور مكاتب التشغيل كوسيلة ناجعة للربط بين العرض والطلب، واستخدام أدوات وسياسات التحفيز بشكل مدروس.